جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

# " إستخدام التبويب القطاعى بغرض تحسين الإفصاح المحاسبى للقوائم المالية المنشورة "

## ( دراسة تطبيقية )

بحث مقدم

**لقسم المحاسبة والمراجعة**

**للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى المحاسبة**

إعداد

**عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز**

**المدرس المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية**

تحت اشراف

**أ. د / يحيى محمد أبو طالب** أ. د / **عصافت سيد أحمد عاشور**

**استاذ المحاسبة المالية** أستاذ **محاسبة التكاليف**

**كلية التجارة – جامعة عين شمس** **كلية التجارة – جامعة عين شمس**

**2005**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما
علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

**"صدق الله العظيم"**

( صورة البقرة ، الآية 32 )

**بسم الله الرحمن الرحيم**

## إهداء

إلى روح والدى ... رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنته .

إلى والدتى ... تقديراً وإحتراماً لعطائها الذى لا ينضب حباً وعرفاناً .

إلى زوجتى الحبيبه ... وسندى فى الحياة رمز الوفاء .

إلى أولادى وقرة عينى أملى و إمتدادى فى الحياة .

# شكر وتقدير

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، الحمد لله الذى هدانى لطريق العلم وحببه لى والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

يتقدم الباحث بخالص شكره وبالغ تقديره إلى أستاذه الفاضل **الأستاذ الدكتور / يحيى محمد أبو طالب** أستاذ المحاسبة بالكلية الذى شرف الباحث بقبول سيادته الإشراف على هذا البحث ومنح الباحث من علمه الكثير ، كما كان لإرشاداته الصادقة أثر كبير فى وصول الباحث إلى غايته المنشودة فلسيادته كل احترام وتقدير وجزاه الله خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بعميق شكره واحترامه لأستاذه الفاضل **الأستاذ الدكتور / عصافت سيد أحمد عاشور** أستاذ المحاسبة بالكلية ، والذى شرف الباحث بقبول سيادته بالاشتراك فى الإشراف على هذا البحث وعلى ما بذله من اهتمام كبير وعطاء مستمر ومعلومات قيمة وتوجيهات علمية بناءة ساعدت الباحث على التحسين والتطوير وكان لها أثر بالغ فى إنجاز البحث فى جميع مراحله حفظه الله وجزاه خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بخالص شكره وعظيم تقديره لأستاذه الفاضل **الأستاذ الدكتور / عاطف محمد العوام** أستاذ المحاسبة ووكيل الكلية لشئون الطلاب ، على تفضله بقبول الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وعلى ما بذله من تشجيع مستمر للباحث ومعلومات قيمه بارك الله فيه وجزاه خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بخالص شكره وعظيم تقديره **للأستاذ الدكتور / محمود حسين الجداوى** أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجار بنين جامعة الأزهر ، على تفضله بقبول الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وعلى ما بذله من تشجيع مستمر للباحث ومعلومات قيمه بارك الله فيه وجزاه خير الجزاء .

الفصل الأول

# " الإطار العلمى للبحث

ويتضمن :

1 - **طبيعة المشكلة** .
2 - **هدف البحث** .
3 - **أهمية البحث** .
4 - **فروض البحث** .
5 - **حدود البحث** .
6 - **منهج البحث** .
7 - **خطة البحث** .

# الفصل الأول

## 1 - **طبيعة المشكلة** :

يعتبر نمو وتزايد حجم الوحدات الاقتصادية ، من أهم الظواهر التى شهدها العالم فى الآونة الأخيرة ، حيث تلعب هذه الوحدات دوراً رئيسياً فى اقتصاديات الدول المختلفة ، ويرجع ذلك لتنوع الأنشطة التى تمتد لتغطى مجالات مختلفة من حيث معدلات الربحية ودرجات المخاطرة وفرص النمو ، ليس هذا فحسب بل قد يمتد نشاط بعض هذه الوحدات للعمل خارج حدود الدولة ، وبالتالى فهى تعمل فى بيئات مختلفة تتسم باختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والقانونية ، عن تلك السائدة فى الوطن الأصلى للشركة الأم .

وقد استخدم الباحثون عدداً من المصطلحات لوصف تلك الوحدات ، فبينما أطلق عليها البعض [1] شركات مختلطة Conglomerate Companies أسماها البعض الآخر الشركات العملاقة Mega Corporations فى حين وصفها البعض بالشركات المتنوعة Diversified Companies [2] وإذا كانت تعمل فى بلاد متعـددة أطلق عليها البعض شركات متعددة الجنسية Multinational Corporations . وتضم كل هذه الأشكال قطاعات يمكن تميزها عن بعضها البعض . وقد ترتب على ذلك قيام هذه الوحدات الاقتصادية بتقسيم عملياتها إلى قطاعات إما على أساس القطاعات التشغيلية Operating Segment أو تقسيم عملياتها حسب أماكن ممارسة أنشطتها ، أو طبقاً لأماكن تصريف منتجاتها وخدماتها سواء فى عدة مناطق جغرافية فى بلد واحد ، أو فى عدة بلدان Geograplical . كما يمكن لتلك الوحدات أن توزع منتجاتها أو تقدم خدماتها إلى عدة عملاء رئيسيين ، مما يجعلها تقسم قطاعاتها بحسب هؤلاء العملاء الرئيسيين Major Customers ، وقد أثر هذا التنوع فى أنشطة الوحدة الاقتصادية على محتوى ومضمون التقارير والقوائم المالية المنشورة وبالتالى على منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية ، وإذا كانت فعالية التقارير المالية تكمن فى ملائمتها لأغراض مستخدميها ، فإن التقارير المالية المنشورة عن هذه الوحدات بوضعها الحالى أصبحت لا تصلح للإفصاح عن أداء تلك الوحدات وذلك للأسباب الآتية [3] :

1 - تمارس هذه الوحدات أنشطة متنوعة تتفاوت من حيث درجة المخاطرة ومستوى الربحية وفرص النمو ، إلا أنه يتم عرض نتائج هذه الأنشطة بطريقة إجمالية ونمطية طبقاً لنماذج محددة مقدماً وبالتالى فهى لا تعبر التعبير الصادق عن أنشطة هذه الوحدات ، حيث أنها تشتمل على بيانات مجملة عن أنشطة ذات خواص متغيرة .

---

(1) يستخدم لفظ وحدات اقتصادية أو شركات أو مشروعات أو منشآت بمعنى واحد فى هذا البحث .

(2) Karl Lins & Henri Servaes, International Evidence on the Value of Corporate Diversification, **The Journal of Finance,** Vol. 54, No. 6, December, 1999, pp. 2215 – 2240 .

(3) Peter F. Chen & Guochang Zhang, Heterogeneous Investment Opportunities in Mnltiple – Segment Firms and the Incremental Value Relevanc of Segment Accounting Data, **The Accounting Review,** vol. 78, No. 2, Apri,l 2003 pp. 397 – 398 .

2 - أن هذه المعلومات الإجمالية المدمجة لا تمكن من تقييم أداء هذه الوحدات الإنتاجية بالنسبة لكل قطاع على حدة واكتشاف مواطن القوة والضعف .

ترتب على ما سبق أن أصبح الإفصاح المحاسبى الحالى فى هذه المنشآت غير ملائم لتلبية حاجات مستخدمى التقارير ، مما يحد من قدرتهم التحليلية والتى تؤثر بدورها على اتخاذ القرارت ، وخصوصاً فى سوق الأوراق المالية . ويقصد بخاصية الملاءمة ( Relevance ) قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير فى متخذ القرار [1] . فالمعلومة الإجمالية على مستوى الوحدة الاقتصادية تفقد قيمتها العكسية ( التغذية المرتدة ) Feedback Value حيث لا تمكن مستخدم المعلومات المالية من تقييم كل قطاع على حدة ، وتفقد قدرتها التنبؤية Predictive Value حيث لا تمكن مستخدمى المعلومات المالية من التنبؤ بربحية كل قطاع على حدة ، وبالإضافة إلى افتقار المعلومة المحاسبية لخاصية الملاءمة ، فإنها تفقد خاصية التجانس أو الاتساق ، الأمر الذى يجعلها غير قابلة للمقارنة Comparability . وكان من نتيجة افتقار المعلومات المحاسبية لأهم خصائص المعلومات أن أصبح المحتوى الأخبارى للتقارير المالية المنشورة محل تساؤل . كما أبرز التعارض بين معدى ومستخدمى القوائم والتقارير المالية ، فبينما يرغب المدراء فى هذه الوحدات الاقتصادية تجنب الإفصاح التفصيلى عن الأنشطة الرئيسية ، بدعوى عدم الإضرار بالمركز التنافسى ، فإن مستخدمى المعلومات المحاسبية يرغبون فى الإفصاح التفصيلى ، الذى يفى باحتياجاتهم ويساعدهم فى اتخاذ القرارات " ولن يتحقق الإفصاح العادل إلا من خلال عرض معلومات تفصيلية عن القطاعات المختلفة وبطريقة تمكن من تقييم الأداء واتخاذ القرارات .

هذا بالإضافة إلى أن الإفصاح عن معلومات قطاعات التشغيل والقطاعات الجغرافية تحول دون رغبة الإدارة فى إخفاء بعض المعلومات التى لا ترغب فى نشرها ، خاصة فى حالة وجود أنشطة خاسرة وأخرى مربحة .

وتعتبر التقارير القطاعية " Segmental Reports " أحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة ، لتطوير وتحسين أساليب الإفصاح المحاسبى فى الوحدات الاقتصادية المتنوعة النشاط ، الأمر الذى يساعد على تحسين كفاءة الجانب الأخبارى للوظيفة المحاسبية .

ومن مظاهر الاهتمام بالتقارير القطاعية هذا الاهتمام المتزايد خلال فترة التسعينات ، سواء من جانب الفكر المحاسبى بصفة عامة ، والمجامع المهنية بصفة خاصة ، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى ( FASB ) بصفة أخص ، فقد أجريت مجموعة من الدراسات وصدرت عدة توصيات ومعايير تناولت هذه المشكلة بالدراسة والتحليل :

ففى أمريكا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ( FASB ) المعيار رقم ( 14 ) عام 1974 بعنوان :

" Financial Reporting For Segments of a Business Enterprise "

---

(1) Financial Accounting Standard Board, Qualitative Characteristics of Accounting Information. Statement of financial Accounting Concepts No. 2, 1980 .

والذى بموجبه ألزمت الوحدات الاقتصادية ذات الأنشطة المتنوعة ، بإعداد تقارير مالية على مستوى قطاعات المنشأة الجوهرية ، وفى عام 1997 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى المعيار (131) ليحل محل المعيار رقم (14) وبعنوان :

" Disclosures about Segments of an Enterprise and Related Information "

أما من ناحية لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC ) فقد أصدرت المعيار رقم (14) سنة 1981 بعنوان :

" Reporting Financial Information by Segment "

" التقرير عن المعلومات المالية على مستوى القطاعات " .

وفى عام 1997 قامت اللجنة بتنقيح المعيار السابق وأصدرت المعيار رقم ( 14) المنقح بعنوان :

" Segment Reporting "

أما على المستوى المحلى فقد تبين للباحث أنه لم يكن هناك اهتمام كافى بالإفصاح عن القطاعات فى الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية ، ويتضح ذلك من تحليل معايير المحاسبة المصرية ، حيث لا تتضمن معيار محاسبى يهتم بالإفصاح القطاعى فى المنشآت المتعددة القطاعات ، كما أنه فى نفس الوقت لا توجد قواعد ملزمة لهذه الشركات من قبل الهيئة العامة لسوق المال . ومن ثم كان من المناسب أن نتناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة فى الواقع المصرى .

وتتلخص مشكلة البحث فى عدم كفاية الإفصاح فى التقارير المالية المنشورة للشركات متعددة القطاعات بما يلبى احتياجات المستخدم الخارجى ذات الاهتمامات المتباينة وخصوصاً فى تقييم أداء هذه الشركات وتحليل ربحيتها والتنبؤ بالمخاطر المحتملة لها ، وبالتالى أصبح هناك ضرورة ملحة لتطوير الإفصاح المحاسبى كى يوفر المعلومات اللازمة لخدمة متخذى القرارات الخاصة بالاستخدام الكفء للموارد المتاحة بما يحقق أفضل عائد اقتصادى واجتماعى ممكن ، ومن ثم تطوير تلك التقارير لتلائم وتواكب تلك التغيرات .

## 2 - **هدف البحث** :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسى مؤداه :

اقتراح نموذج للإفصاح القطاعى بغرض تحسين وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة للوحدات الاقتصادية متعددة القطاعات .

ويتطلب تحقيق الهدف السابق ، تناول الآتى :

1 - التأصيل الفكرى لطبيعة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فى التقارير القطاعية ، من خلال دراسة وتحليل الحاجة إلى المعلومات القطاعية والمتطلبات الحالية ، وتقييمها ، وإبراز النواحى الإيجابية والسلبية للإفصاح القطاعى .

2 - دراسة وتحليل أثر الإفصاح القطاعى على مداخل اتخاذ القرارات فى سوق رأس المال وبخاصة على تقدير المخاطرة والتنبؤ بالعوائد.

3 - دراسة وتحليل لأهم المشاكل المصاحبة للتقرير القطاعى ، وأثرها على كل من معدى ومستخدمى المعلومات المحاسبية .

4 - التوصل إلى نموذج مقترح للإفصاح القطاعى يلبى متطلبات كل من المعدين والمستخدمين للقوائم والتقارير المالية ، ويتلاءم مع ظروف البيئة المصرية ويحقق فعالية الوظيفة الأخبارية للمحاسبة .

وبتحقيق الأهداف الفرعية السابقة يتحقق الهدف العام للبحث .

## 3 - **أهمية البحث** :

أ - يستمد البحث أحد جوانب أهميته العلمية من الندرة الواضحة فى الأبحاث والكتابات العربية حول هذا الموضوع الحيوى والهام والذى بدأت فيه الكتابات فى الأدبيات المحاسبية الأجنبية منذ الستينات من القرن الماضى .

ب - الاتجاه نحو تطبيق كافة معايير المحاسبة الدولية ، وهو ما وضح من خلال التمهيد الصادر به معايير المحاسبة المصرية [(1)] ، لذلك من المناسب دراسة مدى ملاءمة هذه المعايير خاصة ما يتعلق بالإفصاح القطاعى للبيئة المصرية .

ج - هناك تطورات اقتصادية واجتماعية هامة نحو التحول إلى اقتصاديات السوق وتنفيذ برامج الخصخصة ، واندماج الشركات وظهور عدد من المنشآت الاقتصادية المتكاملة أفقياً وذات قطاعات متنوعة .

د - انتعاش سوق رأس المال المصرى ، وزيادة الطلب على المعلومات المحاسبية والحاجة لتصحيح أسعار الأسهم من خلال تحسين نوعية الإفصاح المحاسبى بما يؤدى إلى سوق أوراق مالية يتسم بالكفاءة .

(1) قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 ، بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، الطبعة الثانية ، ص 7 .

## 4 - **فروض البحث** :

**الفرض الأول :** لا يلبى الإفصاح الحالى فى المنشأة متعددة القطاعات احتياجات مستخدمى القوائم المالية .

**الفرض الثانى :** يؤدى الإفصاح عن المعلومات القطاعية إلى خلق مشاكل للإدارة ولذلك يتجنب المعدين إعداد التقارير القطاعية .

**الفرض الثالث :** توجد فروق معنوية حول أهمية وأهداف الإفصاح القطاعى من وجهة نظر مستخدمى ومعدى القوائم المالية .

**الفرض الرابع :** يوفر الإفصاح القطاعى مؤشرات ملاءمة لتقييم الأداء الاستثمارى فى المنشأة متعددة القطاعات بالمقارنة بالمؤشرات المعتمدة على بيانات غير قطاعية وقسم هذا الفرض إلى :

أ - يوفر الإفصاح القطاعى مؤشرات لتحليل الربحية أفضل من المؤشرات المعتمدة على معلومات إجمالية .

ب - يوفر الإفصاح القطاعى مقاييس أفضل للعائد والمخاطرة من المقاييس المحددة باستخدام التقارير المالية الإجمالية .

**الفرض الخامس:** يؤثر تعدد أساليب القياس المحاسبى على جودة المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية .

وقسم هذا الفرض إلى :

أ - يؤثر تعدد أسس تقسيم المنشأة إلى قطاعات على المحتوى الاخبارى للتقارير القطاعية .

ب - يؤثر تعدد طرق تسعير التحويلات على المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية .

ج - يؤثر تعدد طرق تخصيص التكاليف غير المباشرة على المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية .

**الفرض السادس:** تؤثر مشاكل الإفصاح المحاسبى على جودة المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية :

وقسم هذا الفرض إلى :

أ - تتأثر جودة المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية بطريقة عرض المعلومات القطاعية .

ب - تتأثر جودة المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية بحجم وتوقيت المعلومات المفصح عنها .

ج - تتأثر جودة المحتوى الأخبارى للتقارير القطاعية باعتمادها من مراقب الحسابات .

**الفرض السابع :** يؤدى استخدام نموذج الإفصاح القطاعى المقترح للتقارير القطاعية إلى تحقيق فعالية الإفصاح المحاسبى .

## 5 - حدود البحث :

يقتصر اهتمام هذا البحث على مشكلة الإفصاح القطاعى فى المنشأة متعددة القطاعات ، وذلك بتحديد القطاعات الجوهرية والإفصاح عنها فى القوائم المالية المنشورة ، سواء التى تعدها المنشأة فى نهاية السنة أو القوائم المؤقتة بهدف خدمة المستخدم الخارجى وترشيد قراراته الاستثمارية ، ولذلك يخرج عن نطاق هذا البحث ما يلى :

أ - الإفصاح عن أنشطة القطاعات لأغراض الاستخدام الداخلى بمعرفة الإدارة فذلك مجاله محاسبة المسئولية أو مراكز الربحية .

ب - مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بتقييم أصول المنشأة أو تحديد أعمالها ككل .

## 6 - منهج البحث :

تتعدد أهداف هذا البحث بالشكل الذى يفرض تعدد مناهج البحث العلمى المستخدمة ، وبصفة عامة يعتمد الباحث على المنهجين التاليين :

أ - **المنهج الاستقرائى** [1] Inductive Approach :

يرتكز هذا المنهج على استقراء الظواهر المختلفة ذات الصلة بأهداف البحث واستخلاص المفاهيم التى سيتم الاستناد إليها فى بناء النماذج المفاهيمية Conceptual Models ، وفى هذا البحث يتم توظيف هذا المنهج لدراسة وتحليل ما يدور فى التراث الفكرى عن الجوانب المختلفة للمشكلة وفى ضوء ذلك يتم استنباط الحلول اللازمة ، بمعنى تقييم أبعاد الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية للوقوف على مدى ملاءمة المعلومات المفصح عنها ، ونفعية تلك المعلومات للمستخدمين ، ومن ثم مداخل التطوير الممكنة ، ثم محاولة إظهار مدى أهمية المعلومات القطاعية ، ومدى ملائمتها كأداة لتطوير القوائم والتقارير المالية المنشورة وتدعيمها لكفاية الإفصاح المحاسبى .

---

(1) لمزيد من التفاصيل :

- د. عاطف العوام ، د. عصافت سيد أحمد عاشور ، د. محمد أمين ، **" تطبيقات مناهج البحث العلمى فى المعاملات المالية "** ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، 2002 ، ص 19 ، 20 ، 21 .
- Uma Sckaron, " **Reasarch Methods for Business,** 2nd. ed., John Willy & Sons, Inc., N. Y, 1992, pp. 15 – 17 .

ب - **المنهج الاستنباطى** Deductive Approach :

يستخدم الباحث هذا المنهج لاستنباط الحلول الملائمة لبحثه ، وذلك من خلال اختبار مدى قابلية الإطار المقترح للإفصاح القطاعى للتطبيق فى مصر وذلك لتحقيق فعالية الإفصاح المحاسبى .

## 7 - الدراسة التطبيقية :

تتنوع الأساليب البحثية سواء فيما يتعلق بتجميع البيانات أو توظيفها أو استخدامها فى تفسير النتائج ، ويفتح ذلك الباب أمام الباحث لاختيار ما يلائم بحثة طبقاً للاحتياجات البحثية والقيود المفروضة على البحث من ناحية عنصرى التكلفة والوقت .

### 1/7 عينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما :

**1 - معدى التقارير المالية :**

وهم المديرين الماليين بالشركات المسجلة لدى سوق الأوراق المالية المصرى والمتواجد بالقاهرة ، وقد اختار الباحث المائة شركة الأكثر نشاطاً وتداولاً لحركة الأوراق المالية كما تنشرها البورصة المصرية ، وذلك لأن هذه الشركات رأسمالها كبير وبالتالى فمعظمها ينطبق عليه شروط الإفصاح القطاعى .

**2 - مستخدمى التقارير المالية :**

وهذه الفئة يمثلها شركات السمسرة بالقاهرة حيث يبلغ عددها 145 شركة [1] ويرجع الباحث سبب اختيار شركات السمسرة كفئة من المستخدمين المتعددين للأسباب الآتية :

- تتوافر لدى سماسرة الأوراق المالية الخبرة الكافية فى مجال تحليل التقارير المالية المنشورة وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة بها .
- يعكس سمسار الأوراق المالية المستخدم المدرك أو الرشيد والذى يستطيع تقويم البدائل الاستثمارية فى ضوء توافر المعلومات المحلية .
- أن القانون منح سماسرة الأوراق المالية وحدهم حق امتياز التعامل فى الأوراق المالية ، سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة مما يعكس أهمية الدور الذى يقوم به السمسار .

(1) المصدر : التقرير السنوى لهيئة سوق المال ، 2001 ، ص 30 .

وبالتالى أصبحت العينة النهائية للبحث كالآتى :

| م | فئة الدراسة | عينة الدراسة | |
|---|---|---|---|
| | | ع | % |
| 1 | معدى التقارير | 81 | % 56 |
| 2 | مستخدمى التقارير | 63 | % 44 |
| الاجمالى | | 144 | % 100 |

2/7 **اسلوب جمع البيانات** :

هناك أساليب متعددة لجمع البيانات ، ويتوقف اختيار الباحث لأسلوب معين على مجموعة من الاعتبارات مثل مدى توافر البيانات اللازمة لأسلوب دون آخر ، وكذلك الوقت والموارد المالية المخصصة للبحث ، وطبيعة مشكلة البحث ، وخصائص المتغيرات اللازمة لاختيار فروض البحث ، وإمكانية تعميم النتائج . ومن أهم هذه الأساليب :

1 - **القوائم والتقارير المالية** :

وهذا الاسلوب لا يتناسب مع طبيعة البحث ، نظراً لحداثة موضوع البحث فى مصر ، وعدم توافر قيم مالية للقطاعات بالقوائم المالية المنشورة تعكس الظاهرة المطلوب دراستها ، وبالتالى استبعد الباحث هذا الاسلوب .

2 - **اسلوب قوائم الاستقصاء** :

يفيد هذا الاسلوب فى تجميع قدر كبير من المعلومات الوصفية وبالطريقة التى تفيد هذا البحث .

3 - **اسلوب المقابلات الشخصية** :

يفيد هذا الأسلوب فى توضيح بعض الأسئلة والمفاهيم الخاصة بالبحث والرد على استفسارات المستقصى منهم .

والباحث اتبع اسلوب قائمة الاستقصاء باعتباره الاسلوب المناسب فى ضوء الاعتبارات السابق ذكرها ومدعماً باسلوب المقابلة الشخصية حيث تم إعداد استمارة استقصاء خاصة بالمعدين وأخرى خاصة بالمستخدمين .

3/7 **إعداد قائمة الاستقصاء** :

مر إعداد قائمة الاستقصاء بمرحلتين :

1 - **مرحلة صياغة الأسئلة والتى اتسمت بعدة سمات أهمها** [1] :

- الاعتماد على استقصاء مغلق مفتوح ، حيث تتألف الاستمارة من عدد من الأسئلة ذات إجابات محددة ( مغلق ) ، وعدد آخر من الأسئلة المغلقة ذات النهايات المفتوحة ( مفتوح ) ، وذلك للحصول على أكبر قدر من البيانات ، بحيث أن بعض الأسئلة المغلقة تكملها أسئلة مفتوحة تعطى التفسير أو الرأى للإجابات المقطوعة .
- تجنب صياغة الأسئلة الغامضة ووضوح الأسئلة وأختيار الألفاظ المناسبة السهلة وتجنب الأسئلة التى توحى بإجابات معينة .
- تم تقسيم الاستمارة إلى محاور رئيسية وكل محور رئيسى له محاور فرعية وكل محور فرعى له أسئلة محددة .
- تم مراعاة تتابع الأسئلة بحيث بدأت الاستمارة بالأسئلة العامة ثم الأسئلة المتخصصة .

2 - **مرحلة اختبار قائمة الاستقصاء** :

حيث عرض الباحث قائمة الاستقصاء على عينة تحكمية من السادة الأستاذة بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس ، وذلك للتأكد من مدى كفاية ، ودقة الأسئلة ، وفى ضوء الملاحظات التى وردت للباحث على قائمة الاستقصاء الاختبارية ، ثم تعديل قائمة الاستقصاء وصياغتها بشكل نهائى .

4/7 **تحليل بيانات الدراسة** :

تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ، وأختبار فروض الدراسة اعتماداً على الاختبارات والمقاييس الإحصائية المختلفة والتى تتناسب مع البيانات ، ونعرض فيما يلى لطريقة استخدام هذه المقاييس فى تحليل البيانات واستخلاص النتائج :

1 - تحديد أوزان تعكس درجة الأهمية النسبية للإجابات على أسئلة الاستقصاء .

---

(1) د. عاطف العوام ، د. عصافت سيد أحمد عاشور ، د. محمد أمين ، **" تطبيقات مناهج البحث العلمى فى المعاملات المالية "** مرجع سبق ذكره ، ص 81 .

2 - تحديد الوسط الحسابى ( Mean ) للأوزان النسبية التى يعطيها المشاركون فى الاستقصاء من مستخدمى ومعدى التقارير المالية كل على حدة وذلك بالنسبة لكل بند من بنود الاستقصاء ، وتعكس قيمة الوسط الحسابى أهمية البند من وجهة نظر مفردات كل فئة من الفئتين كوحدة واحدة . وقد تم استخدام قيمة الوسط الحسابى كأساس لترتيب البنود الواردة بكل سؤال حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر كل فئة من الفئتين ، كما تم استخدام قيمة الوسط الحسابى كأساس لتصنيف بنود الاستقصاء وفقاً لدرجة أهميتها .

3 - استخدام معامل الاختلاف Cofficient of Variation (COV ) للوقوف على درجة اتفاق مستخدمى ومعدى التقارير المالية كل على حدة حول الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستقصاء ، ولا شك أن وجود قيمة عالية لمعامل الاختلاف لفئة ما ، دليل على وجود اختلاف وتفاوت من وجهة نظر مفردات هذه الفئة حول الأهمية النسبية للبند ، والعكس فى حالة وجود قيمة منخفضة لمعامل الاختلاف ، حيث تعنى وجود اتفاق بين مفردات الفئة حول الأهمية النسبية للبند .

4 - استخدام اختبار ( T ) لعينتين مستقلتين عند مستوى 05ر لإتمام عملية اختبار الفروض وذلك على مستوى كل متغير من متغيرات الدراسة ويستخدم الباحث اختبار ( T ) لعينتين مستقليتن حيث :

$H_0 : \mu_1 = \mu_2$
$H_a : \mu_1 \neq \mu_2$

واختبار ( T ) لعينة واحدة حيث :

$H_0 : \mu \geq 50$
$H_a : \mu < 50$

5 - تحليل التباين ( Analysis of Variance ( ANOVA باستخدام اختبار ( ف – F ) يتم استخلاص أحكام حول معنوية الفروق فى الوسط الحسابى للعينات التى استخدمت لأغراض الاختبار حيث :

$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \ldots\ldots\ldots \mu_9$
$H_a : \mu_i \neq \mu_j$

Where i = 1,2,3,..,...,..,9
j = 1,2,3,...,...,..,9

6 - اختبار كا $^2$ Chi Square Test : حيث يستخدم اختبار كا2 فى تحليل وتفسير النتائج عن مدى صحة فروض البحث ويتطلب معرفة درجات الحرية والتى ترتبط بحجم العينة ويتم حساب كا $^2$ المحسوبة ومقارنتها كا $^2$ الجدولية عند مستوى معنوية معين .